الزيادة مظهرا تأويليًا دراسة في كتاب الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي

The increment as an interpretive aspect, a study in the book of disclosure in explaining the verses of the problem of expression by Al-Fariqi

دعاء صبحي فتحي الحيالي
د. أمين لقمان الحبَّار
أستاذ
جامعة الموصل– كلية التربية للعلوم الإنسانية– قسم اللغة العربية

Doaa Subhi Fathi al-Hayali
Dr. Ameen Luqman Al-Habbar
Professor
University of Mosul - College of Education for Human Sciences - Department of Arabic Language

duahmad95@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢١/١٢/١٢ تاريخ القبول ٢٠٢٢/١/١٠

الكلمات المفتاحية: الزيادة– في كتاب الإفصاح– لأبي نصر الحسن الفارقي

Keywords: The increase - in the book of disclosure - by Abu Nasr Al-Hassan Al-Farqi

الملخص

تعد الزيادة مظهرا واضحا من مظاهر التأويل، إذ الزيادة المقصودة بالدراسة هاهنا هي الزيادة في السياق النحويِّ وما ينتج عنها من معانٍ ودلالات، وليست الزيادة نافلة من القول ولا خلوا من الفائدة بل هي إما تأكيد المعنى وتقويته، أو فائدة لفظية يدخل فيها تزيين اللفظ وكون زيادتها أفصح في بعض الأساليب، أو تهيئتها الكلام لاستقامة وزن الشعر، أو غير ذلك، واقتصرت الزيادة في كتاب الإفصاح على زيادة الأفعال والحروف، إذ زيدت كان، وما، وإن، والباء، والكاف، والفاء، وكانت فائدتها للتؤكيد.

Abstract

The additive is a clear manifestation of interpretation, as the mean of additive intended in study is the additive in the grammatical context and the resulting meanings and semantic. The additive is not devoid of meaning or useless, but is either emphasis and strengthening the meaning, or the verbal advantage in which the decoration of the pronunciation and the fact that it is more eloquent comparing to some methods, or its preparation of speech to straighten the rhythm of verses, or otherwise, and the additive in the Efsah book was limited to verbs and letters as kana ' ma, Ba letter, kaf letter , faa letter and it was useful for emphasis.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، ثم الصّلاة والسّلام على النّبي محمّد الذي أرسل رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وذريّته ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدّين.

فالتأويل النحوي باب من أبواب العربية، وتعد الزيادة مظهرا واضحا من مظاهره، فقد ادرك علماء النحو أن الزيادة مما لا يختص بالبناء وحده، وإنما هي شاملة تقع في التركيب كما تقع في البناء، وفيها فائدتان إما معنوية وهي لتأكيد المعنى، أو لفظية لتزيين اللفظ، فجاء بحثي بعنوان (الزيادة مظهرا تأويليًا دراسة في كتاب الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي).

الزيادة

الزيادة لغة: هي مصدر الفعل (زاد) وهذا الفعل بمادته يدل على:

١ ـ الفضل، يقول ابن فارس: "الزاء والياء والدال أصل يدل على الفضل. يقولون: زاد الشيء يزيد، فهو زائد. وهؤلاء قوم زيد على كذا، أي يزيدون"(١).

٢ ـ النمو، وخلاف النقصان يقول ابن منظور: " الزيادة النمو، وكذلك الزوادة الزيادة خلاف النقصان، زَاد الشيءُ يزيدُ زَيْداً وزِيداً وَزِيَادَةً وَزِيَادًا ومَزِيداً ومَزاداً أَي ازدَاد. والزَّيْدُ والزِّيدُ: الزِّيَادَةُ. وَهُمْ زِيدٌ عَلَى مِائَةٍ وزَيْدٌ "(٢). ويؤكد هذا الزبيدي فيقول: " والزِيادة، بالكسر، والمَزيد، والمَزَاد، والزَيْدَان، بفتح فسكون، كل ذلك بمعنى، أي: بمعنى النمو والزكاء"(٣).

هذا وإن صاحبا الإفصاح في فقه اللغة عمقا معنى الزيادة فقالا: "الزيادة : زاد الشيء يزيد شيئا، وزيادة و مَزِيدَا ومُزَادا وزِيدَانا، وازْدَادَ وزَيَّدَ و تَزَايد: نما وكثر، و زاده و زَيَّدَه جعله يزيد، و زاد الله فلانا خيرا أعطاه، واستزاد: طلب الزيادة، والتزيد: تكلف الزيادة في الكلام و غيره"(٤).

الزيادة اصطلاحا:

يتحدد مفهوم الزيادة انطلاقا من تحديد وضعها في اللغة العربية بشقيها الصرفي، والتركيبي.

فأما الزيادة على المستوى الصرفي فإنَّ الصرفيين قد تناولوها بقسط وافر، وأخذت اهتمامهم قديما، وحديثا، وأما الزيادة في المستوى التركيبي فقد شهدت جدلا بين العلماء، وهذا الجدال يدور فيما يتعلق بمفهومها، وبتحديد الحرف الزائد و مدى تأثيره على التركيب اللغوي.

ويقصد بالزيادة في المستوى الصرفي هو أن يضاف حرف أو أكثر إلى أصل الكلمة، وهذه الزيادة تفيد معنى جديدا، ويمكن معرفة الحرف الزائد بسقوطه في أصل الوضع تحقيقا، أو تقديرا(٥).

بيد أن الصرفيين الأوائل لم يعرّفوا مصطلح الزيادة في المستوى الصرفي، واكتفوا بتحديدها، وسرد الزائد من الأفعال، والأسماء، والصفات. وهذا ما نجده واضحا في غالب كتب

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس: ٣/٤٠.

(٢) لسان العرب، ابن منظور: ٣/١٩٨.

(٣) تاج العروس، مرتضى الزبيدي: ٨/١٥٥.

(٤) الإفصاح في فقه اللغة، حسين يوسف – عبد الفتاح الصّعيدى: ٩.

(٥) ينظر: العلم الخفاق من علم الاشتقاق، محمد صديق: ٢٧.

الصرفيين القدامى أمثال ابن عصفور[١]، وابن مالك الذي يكتفي بسرد الأفعال المزيدة دون أن يتعرض لمصطلح الزيادة[٢].

وجاء السيوطي في الأشباه والنظائر فعرف الزيادة عند الصرفيين بقوله: "إلحاق الكلمة ما ليس منها، إما لإفادة معنى، كألف ضارب، وواو مضروب، وإما لضرب من التوسع في اللغة، نحو: ألف حمار، وواو عمود، وياء سعيد"[٣].

"والزيادة بهذا المعنى تقتصر على بعض الأسماء، والأفعال ولا تدخل الحروف"[٤]؛" لأن الزيادة ضرب من التصرف، ولا يكون ذلك في الحروف"[٥].

وهذه الزيادة متصورة من حروف معينة لا تتعداها إلى غيرها، وهذه الأحرف جمعت في قولهم: "اليوم تنساه"، أو "أمان وتسهيل"، أو "سألتمونيها"[٦].

أما الزيادة في التراكيب اللغوية فإنه مكمل لمعاني الحذف، ففي الحذف يُدَّعَى سقوط بعض المعمولات أو العوامل، أما في الزيادة فإنه يُدَّعَى سقوط بعض العوامل، حتى لا يضطر النحوي لتقدير معمولاتها[٧]. ومما تجدر الإشارة إليه أن الزيادة والإلغاء هي عبارة البصريين، والصلة والحشو هي عبارة الكوفيين، يقول ابن يعيش: " الصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين"[٨].

وقد جرى بين النحاة خلاف كبير في معناها ودلالتها.

فمن النحاة من يرى أن الزيادة هي دخول حرف كخروجه من دون أن يحدث معنى، وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش إذ يقول: " ويعني بالزائد: أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى"[٩].

ويرى سيبويه أن الغرض من زيادة الحروف هي التأكيد إذ يقول عند ذكر قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾[النساء: ١٥٥]: " فإنما جاء لأنه ليس لـ (ما) معنى سوى ما كان

---

(١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور: ٣٩.

(٢) ينظر: لامية الأفعال، ابن مالك: ١١.

(٣) الاشباه والنظائر، السيوطي: ١٥٧/٢.

(٤) أصول التفكير النحوي، على أبو المكارم: ٢٦٧.

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش: ٣١٤/٥.

(٦) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٦٧ . ٢٦٨.

(٧) ينظر: التأويل أسبابه ووسائله في النحو العربي، سماسم بيسوني:٧٢١.

(٨) شرح المفصل: ٦٤/٥.

(٩) المصدر السابق.

قبل أن تجيء إلا التوكيد"[١]. ويبين السيرافي معنى قول سيبويه إذ يقول: " بين سيبويه عن معنى اللغو في الحرف الذي يسمونه لغوا وبين أنه للتأكيد، لئلا يظن إنسان أنه دخل الحرف لغير معنى البتة، لأن التوكيد معنى صحيح"[٢].

وهذا القول ذهب إليه ابن جني إذ يقول في معرض حديثه عن الباء الزائدة: "ومعنى قولي زيدت أنها إنما جيء بها توكيدا للكلام ولم تحدث معنى"[٣].

فالزيادة عند هذا الفريق هي زيادة في اللفظ فقط، إذ هي لا تستحدث معنى جديدًا لا أصل له، وإن كان هذا التأثير مجرد دعم المعنى وتقويته وليس استحداث معنى جديد لا وجود له[٤].

وذهب بعض النحاة إلى أن معنى الزيادة إلغاء المعنى والعمل معا، يقول ابن السراج: "وحقُّ الملغى عندي أنْ لا يكونَ عاملًا ولا معمولًا فيه حتى يلغى من الجميع وأنْ يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد"[٥].

وقد حاول ابن يعيش أن يفسر الزيادة بنحو يجمع بين الآراء المختلفة فذكر: "وفي الجملة الإلغاء على ثلاثة أوجه: إلغاء في المعنى فقط، وإلغاء في الإعمال فقط، وإلغاء فيهما جميعا. فالإلغاء في المعنى نحو حروف الجر، كقولك: "ما زيد بقائم"، و"ما جاءني من أحد". وأما ما ألغي في العمل، فنحو: "زيد منطلق ظننت " و"ما كان أحسن زيدا". وأما الإلغاء في المعنى واللفظ، فنحو: "ما"، و"لا"، و"إن" "[٦].

وقال الرضي: "فائدة الحرف الزائد في كلام العرب: إما معنوية، وإما لفظية، فالمعنوية، تأكيد المعنى، كما تقدم في (من) الاستغراقية، والباء في خبر ما، وليس، فإن قيل: فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية، قيل: إنما سميت زائدة، لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئا، لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها، ويلزمهم أن يعدوا، على هذا، "إن"، ولام الابتداء، وألفاظ التأكيد، أسماء كانت، أو، لا: زوائد، ولم يقولوا به، وبعض الزوائد يعمل، كالباء، ومن، الزائدتين، وبعضها لا يعمل، نحو:﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾[آل عمران: ١٥٩]، وأما الفائدة اللفظية،

---

(١) الكتاب، سيبويه: ١/١٨٠ . ١٨١.

(٢) الأشباه والنظائر: ٢/١٥٩.

(٣) سر صناعة الإعراب، ابن جني: ١/١٣٣.

(٤) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٦٩.

(٥) الأصول في النحو، ابن السراج: ٢/٢٥٩.

(٦) شرح المفصل: ٥/٧٧.

فهي تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام، بسببها، تهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا، وإلا، لعدت عبثا، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولا سيما في كلام الباري تعالى وأنبيائه، وأئمته، عليهم السلام، وقد تجتمع الفائدتان في حرف، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى، وإنما سميت هذه الحروف زوائد، لأنها قد تقع زائدة لا لأنها لا تقع إلا زائدة، بل وقوعها غير زائدة أكثر، وسميت، أيضا: حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك"[1].

أولا: الزيادة في الأفعال

١ ـ زيادة كان

اختصت (كان) من بين سائر الأفعال بجواز مجيئها زائدة، يقول سيبويه: "وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدا، على إلغاء كان، وشبهه يقول الشاعر، وهو الفرزدق[2]:

فَكَيْـــفَ إذَا رأيْـــتَ دِيَـــارَ قَـــوْمٍ وَجِيـــــرَانٍ لَنَـــــا كَـــــانُوا كِـــــرَامِ

وقال: إن من أفضلهم كان رجلا يقبح؛ لأنك لو قلت إن من خيارهم رجلا، ثم سكت كان قبيحا حتى تعرفه بشيء"[3].

(١) شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي: ٤/٤٣٢ ـ ٤٣٣. وينظر: شرح الدماميني على المغني اللبيب، محمد بن أبي بكر المخزومي: ١/١٤٢، الأشباه والنظائر في النحو: ١/٢٢٢.

(٢) ديوان الفرزدق: ٢/٨٣٥.

(٣) الكتاب: ٢/١٥٣.

وقد اشترط النحاة لزيادة (كان) شرطين[١]:

١ ـ أن تكون بلفظ الماضي، وقد شّذ قول أم عقيل[٢]:

أَنْـــتَ تَكُـــونُ مَاجِـــدٌ نَبِيـــلُ إذا تهُـــبُّ شَـــمْالٌ بليـــلُ

٢ ـ أن تكون بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، أو الموصول وصلته، أو الصفة والموصوف، أو المعطوف والمعطوف عليه، أو حرف الجر ومجروره، أو بين (ما) التعجبية وفعل التعجب.

ومما ورد في كتاب الإفصاح من زيادة "كان" في حالة المضي قول الشاعر:

فَكَيْـفَ إِذَا رَأَيْـتُ دِيَـارَ قَـوْمٍ وَجِيـــرَانٍ لَنَـــا كَـــانُوا كِـــرَامِ[٣]

الاشكال في البيت في (كرام) إذ وردت مجرورة وظاهرها النصب باعتبارها خبرا لـ(كان)، فاقتضى توجيه البيت أن (كرام) جرها باعتبارها صفة لـ(جيران)، و(كانوا) زائدة، وتقدير البيت: (وجيران كرام لنا كانوا)، ومعنى البيت: (على أي حال أكون إذا رأيت ديار قوم وجيران كرام لنا كانوا) [٤].

وهذا التأويل الذي ذكره الفارقي هو قول سيبويه [٥] وعليه جمع من النحاة[٦].

أما المبرد فقد ذهب إلى أن كان ليست زائدة، وإنما هي عاملة، واسمها الضمير، وخبرها الظرف وهو قوله: (لنا)، إذ يقول: "وتأويل هذا سقوط كان على (وجيران لنا كرام) في قول

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣٤٧/٤، شرح التسهيل، ابن مالك: ٣٦٠/١ ـ ٣٦١، توضيح المقاصد، المرادي: ٥٠١/١، أوضح المسالك، ابن هشام: ٢٤٩/١ ـ ٢٥٠، شرح ابن عقيل، ابن عقيل الهمذاني: ٢٨٨/١ ـ ٢٩٢، النحو الوافي، عباس حسن: ٥٧٩/١.

(٢) ينظر: البيت في شرح الكافية الشافية: ٤١٣/١، أوضح المسالك: ٢٤٩/١، خزانة الأدب، عبدالقادر البغدادي: ٢٢٥/٩.

(٣) هذا البيت للفرزدق، ديوانه: ٣٨٥/٢.

(٤) ينظر: الإفصاح، الفارقي: ٣٥٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٥٣/٢.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجى، ابن عصفور: ١١/٢، شرح التسهيل: ٣٦١/١، شرح الكافية الشافية: ٤١٢/١، تمهيد القواعد، بناظر الجيش: ١١٥٩/٣.

النحويين أجمعين، وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء كان وذلك أن خبر كان لنا فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا"[١].

وقد رجح العكبري قول المبرد فقال: " والصحيح أن خبرها (لنا)، و(كرام) صفة لجيران وإنما لم تقع الزائدة في أول الكلام لأن الزائدة فرع ومؤكد وتقدمه يخل بهذا المعنى"[٢].

وممن ذهب إلى هذا القول ابن هشام فقال: "وليس من زيادتها قوله: وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ لرفعها الضمير، خلافا لسيبويه"[٣].

وقد أورد أبو علي الفارسي اعتراضات على كون (كان) زائدة وأجاب عنها واحدًا واحدًا ومن جملة الاعتراضات كيف تكون زائدة وقد عملت في الضمير فأجاب عن هذه الاعتراضات بقوله: " وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ، لغو، لأن (لنا) قد جرى صفة على الموصوف الذي هو (جيرانٌ) فلا يجوز أن يقدر به الانتزاع من موضعه كما لم يجز في قولك: (مررتُ برجلٍ معه صقر صائد به)؛ لأن (معه) صفة لـ(رجلٍ)، فإن قلت: فكيف يلغي (كان) وقد عملت في الضمير؟ قلنا: تكون (كان) لغواً، والضمير الذي فيها تأكيد لما في (لنا) لا أنه مرتفع بالفاعل، ألا ترى أنه لا خبر له، فإن قلت: كيف جاز أن تُلغيها وقد عملت؟ قلنا: لا يمتنع ذلك. ألا ترى أنك تلغي (ظننْتُ) بأسرها، وهي جملة وقد عمل ما تلغيه من الفعل فكذلك يجوز أن تلغي (كانَ) وحدها في قوله: (كانوا كرام) كما جاز إلغاء الجملة بأسرها في (ظننت) بل يكون إلغاء بعض الجملة أيسر من إلغاء الجملة بأسرها. وجاز إلغاء (كانوا)، لأنها لم تقع أولا إنما وقعت بين صفة وموصوف، فجاز إلغاؤها كما جاز إلغاء (هو) لما كانت واقعة بين الخبر والمخبر عنه، وكما جاز إلغاء (كان) في: ما كان أحسن زيدا"[٤].

ومما ورد في كتاب الإفصاح من زيادة "كان" في حالة المضارع قول الشاعر:

كَـأَنَّ سُـلَافَةً مِـنْ بَيْـتِ رَأْسٍ يَكُـــونُ مِزَاجُهُـــا عَسَـــلٌ ومَـــاءُ[٥]

فالشاهد على زيادة كان هو (يكون مزاجُهَا عسلٌ وماءُ) برواية الرفع، فيكون (مزاجها عسل) جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر، و(ماء) معطوف على (عسل)، والفعل الناقص (يكون) زائد[٦].

---

(١) المقتضب، المبرد: ١١٧/٤.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: ١٧٣/١.

(٣) أوضح المسالك: ٢٥١/١.

(٤) المسائل البصريات، أبو علي الفارسي: ٨٧٥/٢ ـ ٨٧٦.

(٥) هذا البيت لحسان بن ثابت، ديوانه: ١٨.

(٦) ينظر: الإفصاح: ٦٤.

وهذا البيت برواية الرفع فيه عدة توجيهات وقد سبق ذكرها في تعدد الروايات، ولم أجد فيما اطلعت عليه من مصادر ومراجع أحدًا وجه البيت على أن (يكون) زائدة إلا ابن عدلان فوجه الرفع بعدة توجيهات منها أن: تكون (يكون) زائدة و(مزاجها) مبتدأ، و(عسل) خبر[١].

ويقول محمد محي الدين عبدالحميد: " ومما استدل به على زيادة (تكون) بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت: كأنه سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء روياه برفع (مزاجها عسل وماء) على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيئة وزعما أن (يكون) زائدة.

والرد على ذلك أن الرواية بنصب (مزاجها) على أنه خبر يكون مقدما، ورفع (عسل وماء) على أنه اسم يكون مؤخر، ولئن سلمنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون، بل هي عاملة، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها"[٢].

ثانيا: زيادة الحروف

أولا: الحروف الأحادية

١ ـ زيادة الباء

تأتي الباء زائدة، والغرض من زيادتها التوكيد، يقول ابن يعيش: "قد تزاد الباء في الكلام، والمراد بقولنا: "تزاد" أنها تجيء توكيدًا، ولم تُحْدِث معنى من المعاني"[٣].

وزيادتها قد تكون واجبة، وقد تكون غالبة، فمثال الواجبة قولهم: " احسن بزيد"، والغالبة في فاعل الفعل "كفى" نحو قوله تعالى: "﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد: ٤٣][٤].

وتزاد الباء بكثرة في خبر "ليس"، و"ما"، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[الزمر: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧٤][٥].

(١) ينظر: الانتخاب، ابنن عدلان الموصلي: ١٧.

(٢) منحة الجليل، محمد محي الدين عبدالحميد: ٢٩٣/١.

(٣) شرح المفصل: ٤٧٧/٤.

(٤) الحفاية بتوضيح الكفاية، عبدالله البيتوشي: ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٢٨١/١، شرح ابن عقيل: ٣٠٩/١.

وقد تزاد الباء أيضا في خبر "لا" كقول الشاعر[١]:

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ سِوَاكَ بِمُغْنٍ عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

فقد زيد الباء بقوله: "بمغن"[٢].

وقد زاد الباء في خبر كان المنفية كقول الشاعر[٣]:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

فدخلت الباء على خبر كان المنفية وهو قوله: " بأعجلهم"[٤].

ومما ورد في كتاب الإفصاح من زيادة الباء ما يأتي:

١ - **مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا**[٥]

فالإشكال في البيت بقوله: (لسنا بالجبال ولا الحديدا) فكان ينبغي أن يجر (الحديدا) إذ إنها معطوفة على (الجبال)، فاقتضى تأويل البيت أن تكون (الحديدا) عطفت على موضع الجبال، إذ موضعها نصب باعتبارها خبرا لـ(ليس)، وقد زاد (الباء) في خبر (ليس)، ومعنى البيت: (اعف عنا يا معاوية واصفح، فلسنا جبالا ولا حديدا، بل نحن بشر نحب ونكره ونحسن ونخطىء)، والشاهد على ما نحن بصدده أنه زاد (الباء) في خبر (ليس)، وزيادتها تكون للتوكيد، وهذا وارد في لغة العرب كثيرا، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ﴾[الزمر: ٣٦]، فزاد (الباء) في الخبر (كاف)، فالشاعر في البيت كأنه قال: (فلسنا الجبال، ولا الحديدا)[٦].

---

(١) هذا البيت لسواد بن قارب الاسدي الدوسي، ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١٣/١، نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب النويري: ١٤٥/١٨.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١٠٥.

(٣) هذا البيت البيت للشنفري الازدي، لامية العرب: ٥٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٢/١، شرح الدماميني على مغني اللبيب: ٤٤٣/٢.

(٥) هذا البيت لعقيبة الأسدي، وهو من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب: ٦٧/١، خزانة الأدب: ٢٦٠/٢.

(٦) ينظر: الإفصاح: ١٥٩.

وتوجيه الفارقي هذا سبقه إليه سيبويه، إذ عدَّ الباء زائدة، وعطف على الموضع إذ يقول: " الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصبا. ألا ترى أنهم يقولون حسبك هذا وبحسبك هذا، فلم تغير الباء معنى. وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء، لأن بحسبك في موضع ابتداء"(١).

وممن ذهب إلى هذا أيضا والسيرافي(٢)، والرماني(٣)، وابن جني(٤)، وابن عصفور(٥)، وابن الصائغ(٦)، والسيوطي(٧).

وقد رد أبو هلال العسكري على سيبويه فقال: " ومما غلط فيه النحويون من الشّعر، ورووه موافقا لما أرادوه، روى عن سيبويه، عند ما احتجّ به في سبق الاسم المنصوب على المخفوض، قول الشاعر:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

وغلط على الشاعر؛ لأنّ هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلّها"(٨).

٢ - **إِذَا لاقَيْتِ قَوْمِي فاسْأَلِيهِمْ كَفَى قَوْمًا بِصَاحِبِهِمْ خَبِيرًا**(٩)

فالإشكال في البيت أنه نصب (قوما)، و(خبيرا) ولا يوجد في ظاهر البيت ما يوجب نصبهما، فاقتضى تأويل البيت أن يكون (قوما) مفعولا به لـ(كفى)، والفاعل (صاحبهم)، و(الباء) زائدة، و(خبيرا) تمييز، ومعنى البيت: (إذا لاقيتِ قومي فسأليهم لأنّ أعلم الناس بالرجل صاحبه الذي يلازمه ويخالطه)، والشاهد على ما نحن بصدده أنه زاد (الباء) في فاعل (كفى)، وهي غالبا ما تزاد في فاعلها، وهذا البيت مثل قوله تعالى: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾

(١) الكتاب: ٦٧/١.
(٢) شرح كتاب سيبويه: ٣٤٥/١.
(٣) شرح كتاب سيبويه، الرماني: ٣٨٦.
(٤) سر صناعة الإعراب: ١٤١/١.
(٥) شرح جمل الزجاجي: ٢٧٩/١.
(٦) اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: ٥٨٦/٢.
(٧) الأشباه والنظائر: ٥٤/٣.
(٨) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، أبو هلال العسكري: ٢٢١.
(٩) هذا البيت لجثامة بن قيس، ينظر: جمهرة الأمثال: ١٤٧/٢، لسان العرب: ٢٢٧/٤، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام: ١٨٥.

[الرعد: ٤٣] أي: (كفى الله شهيداً)، والتقدير في البيت: (كفى قوما صاحبهم) لأنه في المعنى مُخْتَبِر كما هو مُخْتَبَر، ودخلت الباء لذلك المعنى، ولولا تقدير زيادة الباء لبقي الفعل حديثاً عن غير محدث عنه فاستحال وقوعه"[١].

وابن جني يرى أن حق (الباء) أن تدخل على قوم؛ لأن قوله: (قوم) هو فاعل في المعنى فقال: "وهذا من المقلوب. معناه: كفى بقوم خبيرا صاحبهم، فجعل الباء في الصاحب، وموضعها أن تكون في (قوم)، إذ هم الفاعلون في المعنى. وكذلك قوله تبارك اسمه: ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] ، تقديره والله أعلم: ولا تلقوا بأيديكم، وهذا واسع عنهم جدا"[٢].

وإلى توجيه ابن جني ذهب البغدادي فقال: " وهذا من المقلوب، ومعناه: كفى بقوم خبيرًا بصاحبهم، فجعل الباء بالصاحب، وموضعها أن تكون في قوم، إذ هم الفاعلون في المعنى[٣].

أما ابن هشام فله توجيه آخر للبيت إذ جعل قوله (قوما) مفعول به، و(خبيرا) صفة لقوم، و(بصاحبهم)، متعلق (بخبير)، وفاعل كفى ضمير السؤال المفهوم من سأل[٤]. وأيده بدر الدين العيني فقال: " وفاعل كفى ضمير السؤال المفهوم من قوله: (فاسأليهم)، و(قومًا): مفعول، و (خبيراً): صفة له، و(بصاحبهم): متعلق به"[٥].

٢ ـ زيادة الفاء

ترد الفاء في التراكيب زائدة، يقول المرادي: " وأما الفاء الزائدة فهي ضربان: أحدهما الفاء الداخلة على خبر المبتدأ، إذا تضمن معنى الشرط. نحو: الذي يأتي فله درهم. فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط، لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة. ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقاً بغيرها.

فإن قلت: فكيف تجعلها زائدة، وهي تفيد هذا المعنى؟ قلت: إنما جعلتها زائدة، لأن الخبر مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ. ولكن المبتدأ لما شابه اسم الشرط دخلت الفاء في خبره، تشبيهاً له بالجواب.

---

(١) ينظر: الإفصاح: ٢٠٠.

(٢) سر صناعة الإعراب، ابن جني: ١٤٧/١.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي: ٣٧٨/٢.

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام: ١٨٥.

(٥) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، بدر الدين العيني: ٤٨٩/١.

وإفادتها هذا المعنى لا تمنع تسميتها زائدة. وبالجملة فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط.... والثاني التي دخولها في الكلام كخروجها. وهذا القسم لا يقول به سيبويه، وقال به الأخفش[١]، وزعم أنهم يقولون: أخوك فوجد"[٢].

ومما ورد في زيادة الفاء عند الفارقي عند توجيه الإشكال في قول الشاعر:

مَـا أَكَلْنَـا شَـيْئاً مِـنَ الْخُبْـرِ إلا أَنَّـهُ كَـانَ ذَا خَمِيـرٍ فَطِيـرُ[٣]

فالإشكال في البيت في قوله: (خمير فطير) البيت في ظاهره معناه متناقض، وإلا كيف يكون فيه خمير وهو بالوقت نفسه فطير، فاضطر الفارقي إلى التأويل فعد الفاء في (فطير) زائدة، وطير، هو أمر من طار يطير، وعلى هذا يصح المعنى والإعراب، لهذا يقول الفارقي: "أنه رفع (فطيرا) وإن كان الظاهر يقتضي نصبه، والمعنى مع ذلك فاسد لو كان على ظاهره؛ لأنه أراد الأمر من (طار ـ يطير) أمر للجماعة فالفاء زائدة، وعليه يصح المعنى، ولولاه استحال أن يكون فطيرا وفيه خمير، وإنما أراد فطيروا بعد الأكل مثل سيروا"[٤].

٣ ـ زيادة الكاف

ترد الكاف زائدة فتفيد التشبيه يقول ابن يعيش: " أما الكاف الزائدة فمعناها التشبيه نحو عبد الله كزيد وإنما معناه مثل زيد وما أنت كخالد، فلذلك إذا اضطر الشاعر جعلها بمنزلة مثل وأدخل عليها الحروف كما تدخل على الأسماء"[٥]. وهي قد وردت في الكلام العربي يقول المرادي: "وأما الكاف الزائدة فقد وردت في النثر والنظم"[٦].

ومما ورد في زيادة الكاف عند الفارقي عند توجيه الإشكال في قول الشاعر[٧]:

وَتَسْـرِي مِـنْ هُمُومِـكَ نَحْـوَ هِنْـدٍ وَإِنْ شَـطَّ المَـزَارُ بِـكَ القَلُـوصِ

فالشاهد فيه: (بك القلوص) فالقلوص جاءت مجرورة، والظاهر رفعها، وتوجيه الجر يكون إما بعدّها مضافا إليه وتكون (الكاف) بمعنى مثل، ويكون معنى البيت (مثل القلوص)، أو

---

(١) ينظر: معاني القرآن، الأخفش: ١٣٢/١.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ٧٠ ـ ٧١.

(٣) لم أقف على نسبة له.

(٤) الإفصاح: ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٥) المقتضب: ١٤٠/٤.

(٦) الجنى الداني في حروف المعاني: ٨٦.

(٧) لم أقف على نسبة له.

تكون الكاف زائدة، والقلوص جرت بحرف الجر الذي هو الباء، وبكلا التوجيهين قد وجه الفارقي البيت، فقال على اعتبار أن الكاف زائدة: "يجوز أن تكون (القلوص) جرا بالباء والكاف زائدة، ويكون التقدير (بالقلوص)، والمعنى: إنك وإن شط المزار تسري نحوها بالقلوص أي: تسير نحوها، كما قال سبحانه: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] فالكاف زائدة، ولولا ذلك لفسد الكلام من وجهين: أحدهما أنه يكون التقدير: (ليس مثل مثله شيء)، ولأن الكاف حيث وقعت في معنى مثل فتكون أثبت له مثلا، ولا مثل له جلا وعلا، والثاني: أنك تنفي أن يكون لمثله مثل فيكون مستحيلا؛ لأن الشيء إذا أشبه الشيء وماثله فقد أشبه ذلك الشيء أيضا وماثله، فتقدير الكلام ليس مثله شيء"(١).

أما ابن عدلان فقد ذكر توجيها واحدا لها وهو أن الكاف بمعنى مثل والقلوص سيكون مضافا إليه فقال: " القلوص: الناقة الباقية على السير، وهي مجرورة بإضافة الكاف قبلها إليها، لأن معناها (مثل)، و(الكاف) مجرورة بالباء، تقديره: وتسري أنت يا مخاطب نحو هند من همومك بمثل القلوص"(٢).

ثالثاً: الحروف الثنائية

١ ـ زيادة ما

زيادة (ما) في التراكيب النحوية إما أن تكون كافة بمعنى أنها تكف ما دخلت عليه عن العمل، وإما أن تكون زائدة غير كافة وهي التي تُزاد في التركيب ولكنها لا تكف ما قبلها عن العمل فيما بعدها.

وقد دخلت (ما) الزائدة الكافة على الاسم، والفعل، والحرف، يقول ابن يعيش: " قد زيدت "ما" في الكلام على ضربين: كافة، وغير كافة. ومعنى الكافة: أن تكف ما تدخل عليه عما كان يحدث فيه قبل دخولها من العمل. وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث: الحرف والاسم والفعل"(٣).

أما دخول "ما" الزائدة الكافة على الحروف فإنها تدخل على الأحرف المشبهة بالفعل فتكفها عن العمل، يقول الأشموني: " ووصل ما" الزائدة "بذي الحروف مبطل إعمالها"؛ لأنها

(١) الإفصاح: ٢٦٣.
(٢) الانتخاب: ٥٠.
(٣) شرح المفصل: ٦٧/٥.

تزيل اختصاصها بالأسماء، وتهيئها للدخول على الفعل؛ فوجب إهمالها لذلك، نحو: "إنما زيد قائم"، وكأنما خالد أسد، ولكنما عمرو جبان، ولعلما بكر عالم"(١).

وأما دخول (ما) الكافة بعد الاسم فمنه قول الشاعر(٢):

أَعَلاقَـــةً أُمَّ الوُلَيْـــدِ بعـــدَ مَـــا أَفْنـــانُ رأْسِـــكَ كالثَّغـــامِ المُخْلِـــسِ

فإن حق ما بعد (بعد) أن يكون مضافا إليه، فلما دخلت (ما) كفتها عن العمل(٣).

وأما دخول "ما" الزائدة الكافة على الفعل فيقول ابن يعيش: "فإنها تدخل عليه، فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبل. ألا ترى أنها تدخل الفعل على الفعل، نحو. (قلما سرت)، و(قلما تقوم)؟ ولم يكن الفعل، قبل دخولها يلي الفعل فـ "قل" فعل كان حقه أن يليه الاسم، لأنه فعل، فلما دخلت عليه "ما"، كفته عن اقتضائه الفاعل، وألحقته بالحروف، وهيأته للدخول على الفعل، كما تهيىء "رب" للدخول على الفعل، وأخلصوها له"(٤).

وأما (ما) الزائدة غير الكافة فإنها تزاد إما نيابة عن محذوف كقولهم: " أما أنت منطلقا انطلقت معك" يقول ابن مالك: " زيادة ما عوضا عن محذوف ثابت في كلامهم، من ذلك قولهم: أمّا أنت منطلقا انطلقت، فزادوا ما عوضا من كان، ومن ذلك قولهم: حيثما تكنْ أكنْ، فزادوا ما عوضا من الإضافة"(٥).

وإما أن تزاد لمجرد التأكيد غير لازمة للكلمة وهذا كثير في كلام العرب، فهي تزاد بعد(٦):

١ ـ حرف الجر، كقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٥].﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾[المؤمنون: ٤٠]..﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا ﴾[نوح: ٢٥].

٢ ـ أداة الشرط سواء أكانت جازمة كقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[النساء: ٧٨]..﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى ﴾[طه: ١٢٣]، أم غَيْرَ جازمة، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٣١١/١.

(٢) هذا البيت للمرار الأسدي، ينظر: الكتاب: ١١٦/١، الكامل في اللغة والأدب، المبرد: ٢٦٩/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٦٩/٥.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) شرح التسهيل: ٢١٦/١.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ١١٥/٥، شرح ابن عقيل: ٣١/٣، همع الهوامع، السيوطي: ٢٢٨/٤.

إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ [فصلت: ٢٠].

٣ ـ تزاد بين التابع والمتبوع كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٦].

ومما ورد في كتاب الإفصاح من زياد (ما) ما يأتي:

١ ـ وَكَأَنَّـهُ لَهْـقُ الْسَّـرَاةِ كَأَنّـهُ مَـا حَاجِبَيْـهِ مُعَـيَّنٌ بِسَـوَادِ[١]

فالإشكال في البيت أن نصب (حاجبيه) والظاهر رفعه، فاقتضى تأويل البيت أن تكون (حاجبيه) بدل اشتمال من الضمير في (كأنه) وهي عاملة بها؛ لأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، فكأنه قال: (كأن حاجبيه)، و(ما) زائدة، ومعنى البيت: (يصف ثوراً وحشيّاً بأنه أبيض أعلى الظهر، أسود الخدين، كأن حاجبيه معينان بهذا السواد)، والشاهد على ما نحن بصدده من زيادة (ما) أنه زادها بين البدل (حاجبيه)، والمبدل منه الضمير (الهاء) في (كأن) الثانية، وزيادتها هنا بين التابع والمتبوع[٢].

وتوجيه الفارقي هذا موافق لما ذهب إليه سيبويه إذ يقول: " يريد: كأنَّ حاجبيه، فأبدل حاجبيه من الهاء التي في كأنّه، وما زائدة"[٣].

وإلى هذا التوجيه ذهب السيرافي[٤]، وأبو علي الفارسي[٥]، وابن عدلان[٦]، وبهذا البيت استشهد ابن عصفور، وأبو حيان على جواز زيادة (ما) بين البدل والمبدل منه[٧].

٢ ـ وَلَوْ أَنَّ نَفْسَاً أَخْرَجْتُهَا مَهَابَةً لأُخْـرِجُ نَفْسِـي الْيَـومَ مَـا قَـالُ خَالِـدِ[٨]

---

(١) هذا البيت نسبه سيبويه للاعشى، ولا يوجد في ديوانه، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب، ينظر: الكتاب: ٩٩/١، خزانة الأدب: ١٩٦/٥.

(٢) ينظر: الإفصاح: ١٦٠.

(٣) الكتاب: ١٦١/١.

(٤) شرح كتاب سيبويه: ٢٤/٢.

(٥) شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي: ٧٧.

(٦) الانتخاب: ٣٥.

(٧) ضرائر الشعر، ابن عصفور: ٦٩، ارتشاف الضرب، أبو حيان: ٢٣٩٦/٥.

(٨) لم أقف على نسبة له.

فالإشكال في البيت أنه جر (خالد) والظاهر رفعه، فاقتضى تأويل البيت أن يكون (خالد) مضافا إليه، والمضاف (قال)؛ لأنه اسم لمعنى القول وكذلك القيل، و(ما) زائدة، ومعنى البيت: ولو أن نفسا أخرجتها مهابة لأخرجت اليوم نفسي قول خالد ، والشاهد على ما نحن بصدده زيادة (ما)؛ لأنها لا محل لها من الإعراب وليس ثمة عامل مسلط عليها، وحذفها لا يخل في المعنى؛ لذلك وجه الفارقي البيت على كون ما زائدة[١].

وهذا التوجيه والإعراب يؤكده ابن عدلان إذ يقول: " ما زائدة، و قال هنا أخو القيل، وهو مرفوع فاعل أخرج، وخالد مجرور بإضافة القال إليه، تقديره: لأخرج نفسي قول خالدٍ "[٢].

٣- سَلَا أُمَّ عَمْرٍو واعْلَمَا كُنْهَ شَأنِهِ وَلَا سِيَّمَا أَنْ تَسْأَلَا هَلْ لَهُ عَقْلُ[٣]

فالإشكال في البيت أنه رفع(عمرو) والظاهر جره بوصفه مضافا إليه، فاقتضى تأويل البيت أن يكون (عمرو) نائب فاعل، والفعل هو (أُمَّ) مبني للمجهول بمعنى شج، و(سيما) (سِيَّ) بمعنى (مثل)، و(ما) زائدة، وعليه سيكون المصدر المؤول من (أن تسألا) في محل جر مضافا إليه، والمضاف (سِيَّ)، ومعنى البيت: سلا يخاطب اثنين وهو أمر، شج رأس عمرو، واعلما كنه شأنه أي حقيقة شأنه، ولا مثل سؤالكما هل له دية ؟، فالشاهد على ما نحن بصدده أنه زاد (ما) بين المضاف (سيَّ) بمعنى (مثل)، والمضاف إليه وهي جملة (أن تسألا)[٤].

وأما ابن عدلان فقد وجهه بتوجيهين هما: إما أن تجعل(ما) كافة، والمصدر المؤول (أن تسألا) في محل رفع مبتدأ، والخبر إما محذوف، أو جملة (هل له عقل)، والتوجيه الآخر موافق لما ذهب إليه الفارقي فعجل (ما) زائدة، والمصدر المؤول في محل جر بالإضافة [٥].

٤ - يَا شَاةَ مَا قَنْصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ، وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ[٦]

فالإشكال في البيت أنه جر (قنص) وليس في الظاهر عامل مسلط عليها يوجب الجر، فاقتضى توجيه البيت أن تكون (قنص) مضافا إليه، والمضاف (شاة)، و(ما) زائدة، ومعنى

---

(١) ينظر: الإفصاح: ١٦٥.

(٢) الانتخاب: ٣٧.

(٣) لم أقف على نسبة له.

(٤) ينظر: الإفصاح: ٣١٥.

(٥) الانتخاب: ٦٥.

(٦) هذا البيت لعنترة بن شداد، ديوانه: ١٧٧.

البيت: يا هؤلاء اشهدوا شاة قنص والشاة كناية عن المرأة لمن حلت له فتعجبوا من حسنها وجمالها، فإنها قد حازت أتم الجمال، والمعنى: هي حسناء جميلة مقنع لمن كلف بها وشغف بحبها، ولكنها حرمت علي وليتها لم تحرم علي، أي ليت أبي لم يتزوجها حتى كان يحل لي تزوجها، وقيل: أراد بذلك أنها حرمت عليه باشتباك الحرب بين قبيلتيهما ثم تمنى بقاء الصلح، والشاهد على ما نحن بصدده زيادة (ما) بين المضاف (شاة)، والمضاف إليه (قنص)، وهذا وارد في اللغة[١] وهو كقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾[النساء: ١٥٥]، إذ زاد (ما) بين الجار والمجرور[٢].

وإلى هذا التوجيه ذهب علي الهُنائي[٣]، والسيرافي[٤]، والزوزني إذ يقول: " ما: صلة زائدة. الشاة: كناية عن المرأة."[٥].

٢ ـ زيادة إن

تزاد (إنْ) بعد (ما) الموصلة، والمصدرية، والنافية، يقول ابن مالك: "إنَّ العرب قد استعملت إنْ زائدة بعد ما التي بمعنى الذي، وبعد ما المصدرية التوقيتية، لشبههما في اللفظ بما النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النافية، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ"[٦].ومما ورد في زيادة (إن) في توجيه الفارقي للأبيات المشكلة قول الشاعر[٧]:

نَفَــرَتْ عُصْــبَةً قَبَائِــلٌ تَلْقَــى نَــاسَ سَــوءٍ مَــا إنْ تُــؤَدِي الْخَــرَاجُ

فالبيت في ظاهره مشكل إذ إنَّه رفع (قبائل)، ونصب (عصبة)، ورفع (الخراج) وفي الظاهر النصب، فاقتضى تأويل البيت أن تكون (قبائل) رفعت لأنها فاعل لـ(نفرت)، وعصبة نصبت بوصفها حالا من (قبائل)، وقد قدم الحال على صاحبها، وأما (الخراج) فإنها خبر لـ(ما) بمعنى (الذي) و(إن) زائدة، و(تؤدي) صلة الموصول، ومعنى البيت: نفرت على هذه الصفة، أي: في حال اجتماعها وقوة بعضها ببعض، لتلقى ناس سوء، هذه الناس تؤدي الخراج لهذه القبائل (الذي تؤديه هذه الناس لهذه القبائل النافرة هو الخراج) كأن هذه الجملة علة لنفرة هذه المجموعة من القبائل، والشاهد على ما نحن بصدده أنه زاد (إن) بين الموصول

(١) ينظر: شرح المفصل: ١١٥/٥، شرح ابن عقيل: ٣١/٣، همع الهوامع: ٢٢٨/٤.
(٢) ينظر: الإفصاح: ٣٤٩، شرح المعلقات السبع، الزوزني: ٢٦١.
(٣) المنتخب من كلام العرب، للهنائي: ٦٨٧.
(٤) شرح كتاب سيبويه: ٧١/١.
(٥) شرح المعلقات السبع: ٢٦١.
(٦) شرح تسهيل الفوائد: ٣٧١/١.
(٧) لم أقف على نسبة له.

(ما)، وصلته وهي (تؤدي)، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰهُمۡ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمۡ فِيهِ﴾[الأحقاف: ٢٦]، أي: (في الذي مكناكم فيه) فزاد (إن) بين الصلة والموصول [١].

(١) ينظر: الإفصاح: ١٢٩ ـ ١٣٠.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي نهانا عن المعاصي وأمرنا بالطاعات.

ففي ختام هذا البحث يجدر بي أن أوضح أهم النتائج التي توصلت اليها، وأذكرها بصورة موجزة، سهلة الاشارة، مُبينة للمعنى، وهي على النحو الآتي:

- ورد أحد عشر بيتا فيه زيادة إذ زيدت في الأفعال (كان)، وفي الحروف (ما)، و(إن)، و(الفاء)، و(الكاف)، و(الباء).
- اختصت (كان) من بين سائر الأفعال بجواز مجيئها زائدة، وقد جاءت زائدة في كتاب الإفصاح.
- زيدت (ما) في كتاب الفارقي بين التابع والمتبوع، وبين المضاف والمضاف إليه.
- أما (إن) فقد زيدت بين الصلة والموصول.
- أما زيادة (الكاف) عند الفارقي فقد وجهها على أنها زيدت للتشبيه أي بمعنى(مثل).
- زيدت (الباء) في خبر (ليس)، وفاعل (كفى) عند الفارقي وأفادت التوكيد في الحالتين.

وختاما أسأل الله تعالى أن ينفعنا جميعًا بما نقول ونسمع ، وبما نقرأ ونكتب، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر

- الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، ت: غريد الشيخ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢،٢٠٠٧ م.
- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب- بيروت، د.ط، ١٩٧٣م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د. ط، د. ت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي (المتوفى: ٤٨٧)، ت: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط٢، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- الإفصاح في فقه اللغة، حسين يوسف موسى ، وعبد الفتاح الصاعدي، مكتب الإعلام الإسلامي – قم ، ط٤، ١٤١٠هـ.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، ت: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (المتوفى: ٧٦١هـ)، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر- دمشق، د.ط، د.ت.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، د.ط، د.ت.
- التأويل أسبابه ووسائله في النحو العربي، سماسم بيسوني، مجلة كلية اللغة العربية المنوفية، العدد الثاني والثلاثون، ٢٠٠٧م، جامعة الأزهر.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، ت: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، ت: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط١، ١٤٢٨ هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، ت : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي– بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .
- جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، دار الفكر – بيروت، د.ط، د.ت.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، ت: فخر الدين قباوة – محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- الحفاية بتوضيح الكفاية، عبدالله بن محمد الكردي البيتوشي (المتوفى: ١٢١١هـ)، ت: طع صالح أمين آغا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.
- حماسة الخالديين، الخالديان أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، (المتوفى: نحو ٣٨٠هـ)، و أبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي (المتوفى: ٣٧١هـ)، ت: محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، د.ط، ١٩٩٥.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- ديوان عنترة بن شداد، عنترة بن شداد بن معاوية بن قراد العبسى (ت ١٤ق.هـ)، ت: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
- سر صناعة الإعراب، أبي الفتح عثمان بن جني، ت: حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١، ١٩٨٥.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، ت: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣ هـ)، ت: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط٢، ١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- ، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، (المتوفى: ٨٢٧ هـ)، ت: أحمد عزّو عناية، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ.
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (المتوفى: ٦٨٦ هـ)، ت: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس - ليبيا، د.ط، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، د.ت.
- شرح المعلقات السبع، حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله (المتوفى: ٤٨٦هـ)، دار احياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م.
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، ت: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت -، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، ت: عبد الرحمن السيد- محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩ هـ)، د.ط، د.ت.
- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ)، ت: سيف ابن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

❖ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥ هـ)، ...
❖ ضرائر الشِّعْر، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، ت: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠ م.
❖ كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
❖ كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
❖ لامية الأفعال، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، ت: نور الدين المطبعة الثعالبية عبد القادر، الجزائر -، د.ط، ١٣٥٨هـ .
❖ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، ت: عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
❖ لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر - بيروت، ط١، د.ت.
❖ اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
❖ المسائل البصريات، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، ت: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد،، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ هـ.
❖ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، ت: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر دمشق، ط١ : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. - بيروت، د.ط، د.ت.
- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان- بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- المنتخب من غريب كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بالهُنائي (المتوفى: بعد ٣٠٩هـ)، ت: محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف- بيروت، ط١٥، د.ت.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (المتوفى: ٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣ هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، ت: عبدالعال سام مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، د.ط، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.